

FINANCIAL EVALUATION AND ECONOMIC EFFICIENCY OF THE USE OF FINANCIAL RESOURCES FOR MAJOR BANK FOR DEVELOPMENT AND AGRICULTURAL CREDIT

Ewada M. A.; A. M. Morsy , M. A. Shata and A.R. Abdelal .

Agric,Economic Dept, Fac. of Agric. mans.univ.

التقييم المالي والإقتصادي لكفاءة إستخدام الموارد المالية للبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي

محمد عبد السلام عويضة*، عبد المنعم مرسى محمد*، محمد على شطا*و

أحمد رمضان عبد العال**

* قسم الإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة.

** مركز بحوث الصحراء.

الملخص

استهدف البحث دراسة مدى كفاءة البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي في استخدام الموارد المالية المتاحة لديه في مختلف الخدمات الإئتمانية التي يقدمها لعملائه من المزارعين في مصر والتي تعبر عن نشاط البنك ، وتحقيقا لهذا الهدف فقد تم الإعتماد على مجموعة من المؤشرات والمعايير المستخدمة في التقييم المالي والإقتصادي للحكم على مدى تحقق هذه الكفاءة ، وتمثلت أهم هذه المعايير في:

أ-معايير الكفاية لرأس مال البنك وتشمل معدل حق الملكية إلى الودائع ، معدل حق الملكية إلى القروض ، معدل حق الملكية إلى الأصول الخطرة ، معدل حق الملكية إلى الإستثمارات في أوراق مالية غير حكومية .

ب-مؤشرات توظيف الأموال للبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي معدل توظيف الودائع في الإقراض ، معدل توظيف الموارد ، معدل السحب على المكشوف إلى إجمالي القروض ، معدل إقراض الموارد.

ج-معايير كفاءة البنك كمؤسسة مالية وتمويلية وتشمل:

- مقاييس السيولة ومنها معدل السيولة النقدي ، نسبة التداول ، نسبة الإحتياطي القانوني.

د-معايير كفاءة إسترداد (تحصيل) القروض الممنوحة من البنك وتشمل نسبة التحصيل.

وكان من أهم النتائج:

- تراجع الكفاءة فيما يخص مدى قدرة البنك على رد الودائع التي يحصل عليها من خلال الأموال المملوكة له (حق الملكية) من نحو ٣٣.١٧% كمتوسط لفترة الدراسة الأولى إلى نحو ١٦.١١% كمتوسط لفترة الدراسة الثانية. ويجب ألا يقل هذا المعدل عن ١٠%^(١)

- تراجع الكفاءة فيما يخص مدى قدرة البنك على تغطية القروض بمختلف آجالها من خلال حق الملكية (رأس المال + الإحتياطات + المنح). من نحو ١٧.٥٦% كمتوسط لفترة الدراسة الأولى إلى ١٢.١٢% كمتوسط لفترة الدراسة الثانية.

-إنخفاض كفاءة البنك في توظيف الودائع والمدخرات خلال فترة الدراسة الثانية بالمقارنة بالفترة الأولى من ٤٩.١٢% إلى ٩٧.١٢% حيث أن زيادة النسبة يعكس عدم الكفاءة حيث تزداد الودائع (المكلفة) غير الموظفة في القروض (المحققة للعائد).

-تراجع كفاءة البنك في توظيف موارده البنكية في عمليات الإقراضى والإستثمار خلال كامل فترة الدراسة وخصوصا خلال الفترة الثانية من ١٤٩.٩% كمتوسط لفترة الدراسة الأولى إلى ١١٩.٤% كمتوسط لفترة الدراسة الثانية. الأمر الذي يعني بقاء جزء من الموارد المالية الرئيسية للبنك بدون تشغيل ومايمثله ذلك من خسارة للبنك نتيجة فقد جزء من العائد وتحمل جزء مقابل من التكلفة الخاصة بقيمة الودائع الغير موظفة.

-تراجع معدل العائد على رأس المال من نحو ٧٤.٠% لفترة الأولى إلى ١٤.٥٥% كمتوسط لفترة الدراسة الثانية. نتيجة تراجع أرباح البنك خصوصا خلال الفترة الثانية للدراسة.

-إنخفاض نسبة العائد إلى الودائع من نحو ٣.٦٩% إلى ٧٠%.

-تراجع نسبة العائد إلى إجمالي القروض من نحو ١.٧٢% إلى نحو ٠.٨٠%.

-تراجع معدل السيولة النقدي من نحو ١٢.٣% كمتوسط لفترة الدراسة الأولى إلى نحو ١٠.٩٥% كمتوسط لفترة الدراسة الثانية للدراسة.

(١) سيد الهوارى (دكتور) إدارة البنوك ، مكتبة عين شمس ، ١٤٩٨٧ ، ص ٢٠١.

-تحسن نسبة التداول من نحو ٧٤.٨٧% كمتوسط للفترة الأولى للدراسة إلى نحو ٧٥.٢٣% كمتوسط للفترة الثانية للدراسة وإن كانت هذه النسبة يجب ألا تقل عن ١٠٠% (١).
-تتناقص الكفاءة التحصيلية لقروض الإنتاج النباتي بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ٠.٨٩% من المتوسط السنوي المقدر بنحو ٩٢.٠٤%.
-ترجع الكفاءة التحصيلية للقروض الإستثمارية بأجلها المختلفة بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ١.٧٤% من المتوسط السنوي لفترة الدراسة المقدر بنحو ٨٥.١٢%.
-وكانت الكفاءة التحصيلية لقروض الإنتاج النباتي أفضل حالا من تلك الخاصة لقروض الإستثمارية.

المقدمة

يعتبر البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي و الذي أنشئ بموجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ والذي يعتبر المصدر الرئيسي والمتخصص في الائتمان الزراعي على مستوى الجمهورية وذلك من خلال فروعه المنتشرة على مختلف المستويات الإدارية بالدولة. وجدير بالذكر أن طبيعة التمويل والائتمان في القطاع الزراعي تختلف عن طبيعة التمويل في بقية قطاعات الإقتصاد القومي الأخرى نظرا لطبيعة القطاع الزراعي ومايتصف به من موسمية في العمل والإنتاج والدخل ، وكذلك تأثره بالظروف والعوامل الجوية فضلا عن كون المنتج الزراعي منتج بيولوجي معرض للتلف. هذا ولم يعد الائتمان الزراعي مجرد وسيلة لدعم المنتج الزراعي ، وإنما أصبح محور رئيسي في تمكين الزراع من إستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الكفاءة في إستخدام الموارد الزراعية المتاحة وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي. هذا ويسعى البنك لتقديم القروض الزراعية سواء الإستثمارية بمختلف الأجل ومختلف الأغراض والأنشطة الزراعية بما يدفع عجلة التنمية الزراعية ، أو قروض الإنتاج النباتي لمختلف العروات الزراعية .
و تتمثل الموارد المالية للبنك في مصدرين رئيسيين هما الموارد المالية الداخلية وتشمل حقوق الملكية أو ما يطلق عليه (حقوق المساهمين) بالإضافة إلى المنح والمخصصات المجنبية ، الموارد المالية الخارجية وتشمل الودائع والمدخرات بأنواعها المختلفة والقروض المحلية والأجنبية.
و تتوقف أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به البنك في خدمة الزراعة المصرية على مدى كفاءته في إستخدام موارده المالية وتوظيفها بشكل سليم في عمليات الإقراض والخدمات الائتمانية المختلفة التي يقدمها البنك لعملائه من المزارعين في مصر.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التراجع الكبير في الدور الذي يقوم به بنك التنمية والائتمان الزراعي باعتباره المؤسسة المسؤولة والمتخصصة في التمويل والائتمان الزراعي في مصر، حيث تشير الإحصاءات إلى تراجع أعداد الزراع المتعاملين مع البنك على مستوى الجمهورية من حوالي ٣.٣٩ مليون عميل عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى حوالي ١.١٦ مليون عميل عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بما يعادل نحو ٣٤.٢% وبنسبة تراجع بلغت نحو ٦٥.٨% ، كما تراجع القروض الزراعية الممنوحة من البنك من حوالي ١٤.٧٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى حوالي ١٣.٩٣ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بنسبة تراجع بلغت نحو ٥.٤% ، الأمر الذي يستلزم ضرورة دراسة التقييم المالي و الإقتصادي لمدى كفاءة البنك في إستخدام الأموال المتاحة لديه و التعرف على الاسباب الحقيقية وراء هذا التراجع بما يساهم في وضع مجموعة من المقترحات التي من شأنها استعادة البنك لدوره الأصلي و الهام في خدمة القطاع الزراعي.

هدف البحث:

يستهدف البحث بصفة أساسية دراسة وتحليل مدى كفاءة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في إستخدام موارده المالية من خلال دراسة مجموعة من المعايير والمؤشرات والتي تتمثل في:
١-معايير مدى كفاية رأس مال البنك.
٢-مؤشرات توظيف أموال البنك.
٣-معايير كفاءة البنك كمؤسسة مالية وتمويلية.
٤-معايير كفاءة إسترداد (تحصيل) القروض الممنوحة.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

تحقيقا لهدف البحث فقد تم الإعتماد على أسلوب الإحصاء الوصفي في وصف متغيرات البحث من خلال تقدير المتوسطات الحسابية ، ومعدلات التغير ، إضافة إلى قياس مجموعة من المعايير والمؤشرات وفيما يلي شرح موجز لأهم هذه المعايير.

(١) البنك المركزي المصري ، النشرة النشرة الإقتصادية ، العدد ١٣٢ ، ص ٥١.

أولاً - معايير مدى كفاية رأس مال البنك:

تتضمن معايير مدى كفاية رأس مال البنك عدة معايير منها معدل حق الملكية إلى الودائع، معدل حق الملكية إلى الأصول الخطرة ، معدل حق الملكية إلى إجمالي القروض ، معدل حق الملكية إلى الاستثمارات في أوراق مالية.

١-معدل حق الملكية إلى الودائع:

يستخدم هذا المعيار لمعرفة مدى قدرة البنك على رد الودائع التي يحصل عليها وذلك من خلال الأموال المملوكة له (حق الملكية) ، ويجب ألا يقل هذا المعدل عن ١٠%^(١) ويسمى بمعدل النقدية ، ويمكن الحصول عليه من خلال قسمة إجمالي حق الملكية على إجمالي الودائع وبالتالي فإن ارتفاع نسبة حقوق الملكية إلى الودائع يعد مؤشراً لانخفاض تكلفة التمويل في البنك.

٢- معدل حق الملكية إلى الأصول الخطرة:

ويقصد بالأصول الخطرة إجمالي أصول الميزانية مطروحا منها النقدية بالصندوق والأرصدة لدى البنوك والاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية ، ويعكس هذا المعدل مدى قدرة حقوق الملكية في حماية الأصول البنكية وتغطية الأصول الخطرة، وتختلف درجة الخطورة باختلاف طبيعة النشاط أو المشروع الممول من تلك القروض .

٣- معدل حق الملكية إلى إجمالي القروض: (معدل مخاطرة توظيف الأموال):

يعكس هذا المعيار مدى قدرة حق الملكية (رأس المال + الإحتياطيات + المنح) على تغطية قروض البنك بمختلف آجالها (قصيرة ، متوسطة ، طويلة) ، و لا توجد نسبة محددة ما بين حقوق الملكية وإجمالي القروض يتوقف البنك عن الإقراض ، وإنما يتوقف الأمر على مدى جودة القروض من ناحية وكفاءة التحصيل من ناحية أخرى.

٤- معدل حق الملكية إلى الاستثمارات في الأوراق المالية (غير الحكومية):

يقيس هذا المعدل مدى قدرة حق الملكية على مقابلة المخاطر الناشئة عن الإستثمارات في الأوراق المالية غير الحكومية والتي لا تتمتع بعائد معين مضمون بخلاف الإستثمار في الأوراق المالية الحكومية والتي عادة ماتكون مضمونة من قبل الحكومة ، لذلك يعرف هذا المعدل بهامش الأمان لمقابلة مخاطر الإستثمار، ويمكن الحصول عليه من خلال قسمة إجمالي حق الملكية على الإستثمارات المالية غير الحكومية .

ثانياً - مؤشرات توظيف الأموال للبنك الرئيسي للتنمية والإنتمان الزراعي:

تتضمن مؤشرات توظيف أموال البنك عدة مؤشرات منها معدل توظيف الودائع في الإقراض ، معدل السحب على المكشوف إلى إجمالي القروض ، معدل توظيف الموارد ، معدل إقراض الموارد.

١-معدل توظيف الودائع في الإقراض:

يعتبر معدل توظيف الودائع في القروض من المؤشرات الهامة التي تعكس مدى كفاءة البنك في توظيف الموارد المالية الخارجية للبنك متمثلة في أهم بنودها وهي الودائع. ويحسب هذا المعدل بقسمة إجمالي الودائع والمدخرات على إجمالي القروض بمختلف أنواعها وأجالها.

٢- معدل السحب على المكشوف إلى إجمالي القروض:

يشير هذا المعدل إلى مدى إعتتماد البنك على مورد جاري مدين للبنوك التجارية (السحب على المكشوف) في عمليات الإقراض المختلفة.

٣- معدل توظيف الموارد:

يقيس هذا المعدل مدى قدرة بنك التنمية والإنتمان الزراعي على توظيف موارد المالية الرئيسية (حقوق الملكية + الودائع) في عمليات الإقراض بمختلف أنواعها. وكذلك في الإستثمارات ويحسب بقسمة صافي الأرباح على إجمالي الموارد البنكية وإرتفاع النسبة يدل على كفاءة توظيف الموارد البنكية.

٤- معدل إقراض الموارد:

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة البنك الرئيسي للتنمية والإنتمان الزراعي على توظيف أو تشغيل موارده المالية (حقوق الملكية + الودائع والمدخرات) في عمليات الإقراض. بمختلف آجالها وأنواعها ويحسب هذا المعدل بقسمة إجمالي القروض على إجمالي الودائع والمدخرات + حقوق الملكية (حقوق المساهمين).

(١) سيد الهوارى (دكتور): إدارة البنوك ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٧ ، ص ٢٠١.

ثالثاً - مؤشرات كفاءة البنك كمؤسسة مالية وتمويلية:

تساعد دراسة هذه المؤشرات في التعرف على مدى كفاءة البنك في التمويل الزراعى ومدى تأثره بالتغيرات الاقتصادية والسياسية المختلفة من خلال دراسة مؤشرات التحليل المالى لمعدلات الربحية والسيولة , وسيتم الاكتفاء فى البحث بدراسة مؤشرات السيولة.

مقاييس السيولة:

تشمل السيولة الأصول التى يمتلكها البنك والتي يسهل تحويلها إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة وذلك لمواجهة التزامات مفاجأة أو ظروف طارئة. وتعتبر مقاييس السيولة من المؤشرات الهامة التى تساعد متخذ القرار فى البنك على إدارة وتنظيم الموقف المالى تجاه مخاطر انخفاض السيولة التى قد تحدث نتيجة عمليات السحب المفاجئ من قبل المودعين أو تراجع الثقة فى البنك. وتشتمل مقاييس السيولة على معدل السيولة النقدى أو نسبة السيولة النقدية ، المعدل السريع للسيولة (نسبة التداول) ، نسبة الإحتياطى القانونى.

١- معدل السيولة النقدى (نسبة السيولة النقدية):

يعكس هذا المعدل مدى تغطية النقدية بالصندوق وأرصدة البنوك لأرصدة الحسابات الجارية والودائع والمدخرات , ويمكن الحصول عليه من خلال قسمة النقدية بالصندوق و أرصدة البنوك على أرصدة الحسابات الجارية و الودائع .

٢- المعدل السريع للسيولة (نسبة التداول):

يقيس هذا المعدل نسبة الأصول الجارية * للخصوم الجارية ** و يعكس هذا المعدل مدى قدرة البنك على تغطية الإلتزامات الجارية من خلال الأصول الجارية.

٣-نسبة الإحتياطى القانونى: (١)

تعبر هذه النسبة عن الأرصدة لدى البنك المركزى سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية والنقدية فى خزينة البنك إلى الودائع بالعملة المحلية. وطبقا لتعليمات البنك المركزى فإنه يتعين على البنوك أن تضع نسبة فى حدود ١٥% من ودائعها فى البنك المركزى .

ولابد من الإشارة إلى أن البنك كان معفيا من قبل البنك المركزى المصرى فيما يتصل بهذه النسبة حتى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ولم يبدأ الإلتزام البنك بهذه النسبة إلا فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩

ويعود الهدف من وراء إحتفاظ البنوك بنسبة الإحتياطى القانونى لدى البنك المركزى إلى تدعيم قدرة البنوك على مواجهة السحب المفاجئ من قبل العملاء لأرصدتهم لدى البنوك.

رابعاً - كفاءة استرداد القروض الممنوحة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى:

تعد معدلات تحصيل القروض الممنوحة (معدلات السداد) من المؤشرات الهامة الدلة على مدى نجاح عمليات الائتمان الزراعى فى تحقيق زيادة فى الدخول المزرعية للزراع المتعاملين مع البنك بما يساعد فى سداد مستحقات البنك من ناحية وأيضا مدى حرص العملاء على أموال البنك واستمرارية نشاطه من ناحية أخرى. كما تشير أيضا إلى كفاءة المؤسسة والنظام المتبع فى تحصيل القروض ، حيث أن أى قصور فى تحصيل المديونيات المستحقة لأى مؤسسة تمويلية سوف يؤدى إلى إضعاف المركز المالى لهذه المؤسسة ، وبالتالي التأثير السلبى على البرامج والسياسات الإقراضية لها.

- مصادر البيانات :

اعتمد البحث فى بياناته على المصادر الثانوية و المتمثلة فى البنك الرئيسى للتنمية و الائتمان الزراعى , البنك المركزى المصرى , الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء , إضافة الى المراجع العلمية ذات الصلة بموضوع البحث .

* (نقدية بالصندوق وأرصدة بالبنوك + إستثمارات مالية + قروض قصيرة الأجل + أرصدة مدينة متنوعة + إجمالى المخزون)

** (الحسابات الجارية والتوفير والودائع لأجل + جارى مدين البنوك التجارية (سحب على المكشوف) + أرصدة دائنة وتسهيلات إئتمانية + الفائض المستحق للمالية)

(١) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، الإدارة المالية ، قوائم الدخل المجمعة والميزانية العمومية ، القاهرة ،

النتائج

أولاً - معايير الكفاية لرأس مال البنك

هذا وقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين الأولى (١٩٨٧/١٩٨٦ - ١٩٩٧/١٩٩٦) و الثانية (١٩٩٨/١٩٩٧ - ٢٠١٣/٢٠١٢) .

١- معدل حق الملكية إلى الودائع:

يتبين من دراسة مؤشرات الجدول (١) أن هذه النسبة قد تراوحت خلال فترة الدراسة الأولى بين حد أدنى بلغ حوالي ١٤.٣٩% عام ١٩٨٧/١٩٨٦ ، وحد أقصى بلغ حوالي ٤١.٤٢% عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ثم أخذت بعد ذلك في الانخفاض حيث بلغت حوالي ٣١.٨٦% عام ١٩٩٧/١٩٩٦ نهاية المرحلة الأولى ، وقدر المتوسط السنوي لفترة الدراسة الأولى بنحو ٣٣.١٧% ، ويرجع تحسن أو تزايد نسبة حق الملكية إلى الودائع خلال سنوات الفترة الأولى للدراسة إلى تزايد المنح والهبات الأجنبية خلال تلك الفترة ، والتي تم إضافتها فيما بعد إلى حقوق الملكية. أما خلال الفترة الثانية للدراسة فقد استمرت هذه النسبة في التناقص حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٦.٦٥% عام ٢٠١٣/٢٠١٢ و حد أقصى بلغ حوالي ٢٨.٤٤% عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وقدر المتوسط السنوي خلال هذه الفترة بنحو ١٦.١١% .

ويرجع الانخفاض في نسبة حقوق الملكية إلى الودائع و المدخرات بالبنك الى تزايد الودائع و المدخرات بنسبة أكبر خلال فترة الدراسة الثانية .

جدول (١) بعض مؤشرات الكفاءة لكفاية رأس المال للبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي خلال الفترة (١٩٨٧/١٩٨٦ - ٢٠١٣/٢٠١٢).

السنوات	معدل حق الملكية / الودائع %	تعديل حق الملكية / الأصول الخطرة %	معدل حق الملكية / إجمالي القروض %	معدل حق الملكية / إستثمارات في % أوراق مالية
١٩٨٧/١٩٨٦	١٤.٣٩	٤.٧٠	٧.٢٠	٢٢٦.٩
١٩٨٨/١٩٨٧	٢٦.٣٩	٦.٣٠	١١.٠	٢٤٥.٣
١٩٨٩/١٩٨٨	٣١.٨١	٨.٥٣	١٥.٦٠	٣٩٢.١
١٩٩٠/١٩٨٩	٣٥.١٤	٩.٢٠	١٦.٤٠	٥٧٩.٧
١٩٩١/١٩٩٠	٣٨.٨٤	١٠.٣٠	١٥.٢٠	٥١٢.٤
١٩٩٢/١٩٩١	٣٩.٥٨	١١.٧٢	١٨.٣٠	٦٨٩.٨
١٩٩٣/١٩٩٢	٣٤.٦٧	١٤.٤٠	٢١.٠	٨٠٣.١
١٩٩٤/١٩٩٣	٣٥.٠٥	١٦.٢١	٢٤.٨٠	٨٤١.٧
١٩٩٥/١٩٩٤	٤١.٤٢	١٨.٧٠	٢٤.٧٠	٨٧١
١٩٩٦/١٩٩٥	٣٥.٨٢	١٦.٩٠	٢٢.٠	٧٧٩.٤
١٩٩٧/١٩٩٦	٣١.٨٦	١٦.٩١	١٧.٠	٩٨٨.٦
متوسط الفترة الأولى	٣٣.١٧	١٢.١٦	١٧.٥٦	٦٣٠
١٩٩٨/١٩٩٧	٢٨.٤٤	١٥.٧٣	١٥.٦٠	٩٧١.٣
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٥.٥١	١٥.٤١	١٤.٩٠	٩٥٢
٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٧.٦٣	١٤.٩٠	١٤.١٠	٩٢٢.٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٥.١٠	١٤.٣٤	١٣.١٠	٩٢٣.١
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٢.٢٤	١٣.٥٠	١٢.٧٠	٨٦٠.٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٩.٣٨	١٢.٧١	١١.٩٠	٧٨١.٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢١.١١	١١.٣١	١٠.٨٦	٦٥٢.٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٩.٥٣	١٠.٦٢	١١.٠٧	٦٠٤.٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٢.٢١	٩.٨٧	١٠.٩١	٥٧٣.٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١١.٣٣	٩.٠١	١٠.٧٤	٥٢١.٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧.٦٥	٨.٤٤	١٠.١٩	٤٩٧.٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٨.٢٠	٧.٦٥	١١.٥٦	٤٦٥.٨
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧.٩٤	٨.٢٢	١٣.٠٤	٤٢٤.٣
٢٠١١/٢٠١٠	٧.٣٧	٨.٨٦	١١.٩٢	٣٦٩.٩
٢٠١٢/٢٠١١	٧.٥١	٧.٩٦	١٠.٢٩	٣٧١.١
٢٠١٣/٢٠١٢	٦.٦٥	٧.٧٦	١١.١٠	٣٢٣.٣
متوسط الفترة الثانية	١٦.١١	١١.٠١	١٢.١٢	٦٣٩.٧٥

المصدر: جمعت وحسبت من البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي ، التقرير السنوي ، قوائم الميزانية العمومية والدخل المجمع ، أعداد متفرقة ، بيانات منشورة.

- معدل حق الملكية إلى الأصول الخطرة:

يتضح من دراسة الجدول (١) أن نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة تراوحت خلال الفترة الأولى للدراسة بين حد أدنى بلغ حوالي ٤.٧% عام ١٩٨٧/١٩٨٦ وحد أقصى بلغ حوالي ١٦.٩١% عام ١٩٩٧/١٩٩٦ بمتوسط سنوي للفترة الأولى قدر بنحو ١٢.١٦% أما خلال الفترة الثانية للدراسة فقد أخذت هذه النسبة في التناقص المستمر حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٧.٦٥% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وحد أقصى بلغ حوالي ١٥.٧٣% عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وبمتوسط سنوي قدره ١١.٠١% لتلك الفترة ولكنها لم تصل إلى الحد المعمول به في البنوك وهو ٢٠%. وهذا يعكس تراجع كفاءة البنك بخصوص مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول الخطرة

٣- معدل حق الملكية إلى إجمالي القروض: (معدل مخاطرة توظيف الأموال):

يتبين من دراسة الجدول (١) أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض تراوحت خلال فترة الدراسة الأولى بين حد أدنى بلغ حوالي ٧.٢٧% عام ١٩٨٧/١٩٨٦ وحد أقصى بلغ حوالي ٢٤.٨٠% عام ١٩٩٤/١٩٩٣ وبمتوسط سنوي للفترة الأولى بلغ نحو ١٧.٥٦% أما بالنسبة للفترة الثانية فقد تراوح هذا المعدل بين حد أدنى بلغ حوالي ١٠.١٩% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وحد أقصى بلغ حوالي ١٥.٦٠% عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وبمتوسط سنوي للفترة الثانية بلغ نحو ١٢.١٢% ويمكن القول بأن الفترة الثانية قد شهدت تراجعاً في نسبة تغطية حقوق الملكية للقروض الممنوحة.

٤- معدل حق الملكية إلى الإستثمارات في الأوراق المالية (غير الحكومية):

يتضح من الجدول (١) أن معدل حق الملكية إلى الإستثمارات في أوراق مالية قد تراوح خلال الفترة الأولى للدراسة بين حد أدنى بلغ نحو ٢٢٦.٩% عام ١٩٨٧/١٩٨٦ وحد أقصى بلغ نحو ٩٨٨.٦% عام ١٩٩٧/١٩٩٦ وبمتوسط سنوي للفترة الأولى بلغ نحو ٦٣٠% ، أما بالنسبة للفترة الثانية فقد تراوح هذا المعدل بين حد أدنى بلغ نحو ٣٢٣.٣% عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وحد أقصى بلغ نحو ٩٧١.٣% عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وبمتوسط سنوي للفترة الثانية بلغ نحو ٦٣٩.٧٥% وهذا يعني أنه على الرغم من تراجع هذا المعدل خلال الفترة الثانية للدراسة إلا أن قدرة البنك على مواجهة مخاطر الإستثمارات في الأوراق المالية غير الحكومية خلال هذه الفترة كانت أعلى من الفترة الأولى للدراسة.

ثانياً - مؤشرات توظيف الأموال للبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي:

١- معدل توظيف الودائع في الإقراض:

يتضح من دراسة مؤشرات الجدول (٢) أن هذه النسبة خلال فترة الدراسة الأولى تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٤.١٢% عام ١٩٨٩/١٩٨٨ وحد أقصى بلغ حوالي ٧٢.٠% عام ١٩٩٦/١٩٩٥ ، وبلغ متوسط الفترة الأولى للدراسة حوالي ٤٩.١٢% وهو مؤشر يعكس كفاءة البنك في توظيف موارده من الودائع والمدخرات ، أما بالنسبة للفترة الثانية من الدراسة فقد تراوحت هذه النسبة بين حد أدنى بلغ حوالي ٥٠.١٢% عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وحد أقصى بلغ حوالي ١٦٦.٨% عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وقدر المتوسط السنوي لهذه الفترة بحوالي ٩٧.١٢%. الأمر الذي يشير إلى انخفاض كفاءة البنك في توظيف الودائع والمدخرات خلال الفترة الثانية للدراسة بالمقارنة بالفترة الأولى ، وذلك لتراجع المنح الائتماني لبنك التنمية والإئتمان الزراعي خلال الأعوام الأخيرة لفترة الدراسة . إرتفاع هذه النسبة يعكس تراجع الكفاءة .

٢- معدل السحب على المكشوف / إجمالي القروض:

يتضح من دراسة بيانات الجدول (٢) أن معدل السحب على المكشوف خلال الفترة الأولى للدراسة (١٩٨٧/١٩٨٦ - ١٩٩٧/١٩٩٦) تراوح بين حد أدنى نحو ٠.٦٠% عام ١٩٩٦/١٩٩٥ وحد أقصى بلغ نحو ٥١.٤٦% عام ١٩٨٩/١٩٨٨ وبلغ متوسط هذه الفترة نحو ٢٩.٩٢% أما خلال الفترة الثانية للدراسة (١٩٩٨/١٩٩٧ - ٢٠١٣/٢٠١٢) فقد تراوح هذا المعدل بين حد أدنى بلغ حوالي ٠.٠٠٢% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وحد أقصى بلغ حوالي ١٣.٠% عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وبلغ متوسط هذه الفترة نحو ٤.٥٢% الأمر الذي يعني أن سياسة البنك كانت خلال الفترة الثانية للدراسة تتسم بالرشد تجاه السحب على المكشوف كمصدر تمويلي لمواجهة الطلب على القروض.

٣- معدل توظيف الموارد:

ويتبين من دراسة الجدول (٢) أن هذا المعدل خلال الفترة الأولى للدراسة (١٩٨٧/١٩٨٦ - ١٩٩٧/١٩٩٦) قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ١٠٧.٥٦% عام ١٩٩٦/١٩٩٥ وحد أقصى بلغ نحو ١٩٧.٦٠% عام ١٩٨٧/١٩٨٦ وبلغ المتوسط السنوي لهذه الفترة نحو ١٤٩.٩٦%. أما بالنسبة لفترة الدراسة الثانية (١٩٩٨/١٩٩٧ - ٢٠١٣/٢٠١٢) فقد تراوح أيضاً هذا المعدل بين حد أدنى بلغ نحو ٧٨.٥٦% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وحد أقصى بلغ نحو ١٥٢.١٠% عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وبلغ المتوسط السنوي للفترة الثانية نحو ١١٩.٤٦%. الأمر الذي يعكس تراجع كفاءة بنك التنمية والإئتمان الزراعي في توظيف موارده البنكية في

عمليات الإقراض والإستثمار خلال فترة الدراسة و بصفة خاصة خلال الفترة الثانية للدراسة بما يؤدي إلى بقاء جزء من الموارد المالية الرئيسية للبنك بدون تشغيل أو توظيف ومايمثله ذلك من خسارة للبنك نتيجة فقد جزء من العائد وتحمل جزء مقابل من التكلفة الخاصة بقيمة الودائع الغير موظفة.

جدول (٢) بعض مؤشرات كفاءة توظيف الأموال لبنك التنمية والإئتمان الزراعى خلال الفترة (١٩٨٧/١٩٨٦ - ٢٠١٣/٢٠١٢)

السنوات	البيان	معدل توظيف الودائع فى القروض %	معدل السحب على المكتسوف إلى إجمالي القروض %	معدل توظيف الموارد %	معدل إقراض الموارد %
١٩٨٧/١٩٨٦		٤٣.٤٨	٥٠.١١	١٩٧.٦٠	١٩٩.٩٠
١٩٨٨/١٩٨٧		٤٦.٠	٤٧.٣١	١٧٥.٥١	١٧٧.٦٧
١٩٨٩/١٩٨٨		١٤.١٢	٥١.٤٦	١٦٧.٧٤	١٦٩.٦٥
١٩٩٠/١٩٨٩		٤٤.٤٦	٤٠.٩٠	١٦٤.٥٧	١٦٦.٢٤
١٩٩١/١٩٩٠		٤١.٠	٤٢.٩٩	١٧٨.	١٧٩.٨١
١٩٩٢/١٩٩١		٤٧.٨١	٤١.٧٤	١٥١.٠	١٥٣.٠
١٩٩٣/١٩٩٢		٥٤.٥١	٢٢.٢٧	١٣٢.٥٤	١٣٣.٩٠
١٩٩٤/١٩٩٣		٦٤.٤٣	١٦.٧٣	١١٢.٢٤	١١٥.٤٢
١٩٩٥/١٩٩٤		٦١.١١	٦.٥١	١١٦.٥٢	١١٧.٤٦
١٩٩٦/١٩٩٥		٧٢.٠	٠.٦٠	١٠٧.٥٦	١١٠.٣٢
١٩٩٧/١٩٩٦		٥١.٤١	٨.٤٤	١٤٦.٣١	١٤٩.١٤
متوسط الفترة الأولى		٤٩.١٢	٢٩.٩٢	١٤٩.٩٦	١٥٣.٠٤
١٩٩٨/١٩٩٧		٥٠.١٢	١٣.٠	١٥٢.١٠	١٥٦.٨٠
١٩٩٩/١٩٩٨		٥٢.٣٣	١١.٤٢	١٤٨.٩٣	١٤٩.٥٠
٢٠٠٠/١٩٩٩		٥٥.٥١	٦.٦٠	١٤٣.٦١	١٤٦.٢١
٢٠٠١/٢٠٠٠		٥٧.٢٢	٥.٨١	١٤٢.١١	١٤٣.٧١
٢٠٠٢/٢٠٠١		٥٧.٤٣	٤.٩١	١٣٥.٩٤	١٢٦.٩٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢		٦٦.٩٢	٥.٢٣	١٢٦.٠	١٣٥.٠٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣		٦٨.١١	٣.٨٤	١١٧.٤١	١٢٤.١٥
٢٠٠٥/٢٠٠٤		٧٢.٦٦	٣.١٥	١٠٣.١١	١١٢.١٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥		٧٥.٠٧	٢.٦١	٧٨.٥٦	٨٤.٧٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦		٩٤.٧٣	٢.٠٦	٨٣.٠٣	٩٠.١٣
٢٠٠٨/٢٠٠٧		١٣٣.١٠	٤.٥٥	٨٨.٥٣	١٢٢.٥٣
٢٠٠٩/٢٠٠٨		١٤٠.٨٨	٠.٠٣	١٢٠.٥٤	١٢٩.٠٩
٢٠١٠/٢٠٠٩		١٦٤.٢٤	٠.٠٢	١١٨.٢٣	١٤٧.٣٤
٢٠١١/٢٠١٠		١٦١.٩٣	٠.٠٠	١١٩.٤٥	١٤٥.١٣
٢٠١٢/٢٠١١		١٣٦.٩٠	٩.١٧	١٠٦.٢٨	١٢٣.٧٢
٢٠١٣/٢٠١٢		١٦٦.٨٦	٠.٠٠	١٢٧.٦٥	١٤٤.٢٧
متوسط الفترة الثانية		٩٧.١٢	٤.٥٢	١١٩.٤٦	١٣٠.٠٩

المصدر: جمعت وحسبت من البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى ، التقرير السنوى ، قوائم الميزانية والدخل المجمعة ، أعداد متفرقة ، بيانات منشورة.

٤- معدل إقراض الموارد:

يتضح من دراسة مؤشرات الجدول (٢) أن معدل إقراض الموارد تراوح خلال الفترة الأولى للدراسة (١٩٨٧/١٩٨٦ - ١٩٩٧/١٩٩٦) بين حد أدنى بلغ نحو ١١٠.٣٢% عام ١٩٩٦/١٩٩٥ و حد أقصى بلغ حوالى ١٩٩.٩% و قدر المتوسط السنوى لهذه الفترة بنحو ١٥٢.٠٤% بينما خلال الفترة الثانية للدراسة (١٩٩٨/١٩٩٧ - ٢٠١٣/٢٠١٢) يتبين من دراسة بيانات نفس الجدول أن هذا المعدل قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالى ٨٤.٧٨% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و حد أقصى بلغ نحو ١٥٦.٨٠% عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وبلغ المتوسط السنوى لهذه الفترة نحو ١٣٠.٠٩%. الامر الذى يعنى تراجع كفاءة البنك خلال الفترة الثانية للدراسة بشأن توظيف موارد المالية فى عمليات الإقراض المختلفة .

ثالثاً - مؤشرات كفاءة البنك كمؤسسة مالية وتمويلية:

- مقاييس السيولة:

١-معدل السيولة النقدى (نسبة السيولة النقدية):

يتضح من دراسة مؤشرات الجدول (٣) أن معدل السيولة النقدى تراوح خلال الفترة الأولى للدراسة بين حد أدنى بلغ نحو ٤.١% عام ١٩٩٧/١٩٩٦ يمثل ٣٧.٣% مما كان عليه عام ١٩٨٧/١٩٨٦ و حد أقصى بلغ نحو ١٨.٦% عام ١٩٩٢/١٩٩١ يمثل نحو ١٦٩.١% مما كان عليه عام ١٩٨٧/١٩٨٦ ،

ويبلغ متوسط هذه الفترة نحو ١٢.٣% بينما تراوح خلال الفترة الثانية للدراسة بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٧% عام ١٩٩٩/١٩٩٨ يمثل نحو ٧٧.١٥% مما كان عليه عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وحد أقصى بلغ حوالي ٣٤.٤% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ يمثل نحو ٩٨٢.٦% مما كان عليه عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، قدر المتوسط السنوي لفترة الدراسة الثانية بنحو ١٠.٩٥% ، ويلاحظ من بيانات نفس الجدول أن هذا المعدل أخذ في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة ، ويشير هذا التذبذب في معدل السيولة النقدية إلى عدم وجود سياسة واضحة للبنك في إدارة التدفقات النقدية للبنك وعدم الدقة في التنبؤ بحركة السحب والإيداع لفترات مستقبلية بما يتيح استغلالها إستغلالاً أمثل للموارد.

٢- المعدل السريع للسيولة (نسبة التداول):

ويتضح من دراسة مؤشرات الجدول (٣) أن المعدل السريع للسيولة (نسبة التداول) خلال الفترة الأولى للدراسة قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٥١.٥% عام ١٩٨٧/١٩٨٦ وحد أقصى بلغ حوالي ٩٧.٢٣% عام ١٩٩٥/١٩٩٤ يمثل نحو ١٨٨.٧٠% مما كان عليه عام ١٩٨٧/١٩٨٦ ، كما بلغ المتوسط السنوي لهذه الفترة نحو ٧٤.٨٧% في حين تراوح خلال الفترة الثانية للدراسة (١٩٩٨/١٩٩٧ - ٢٠١٣/٢٠١٢) فقد تراوح هذا المعدل بين حد أدنى بلغ حوالي ٦٦.٢٠% عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وحد أقصى بلغ حوالي ٨٦.٠٣% عام ٢٠١١/٢٠١٠ يمثل نحو ١٢٩.٩٦% مما كان عليه عام ١٩٩٨/١٩٩٧. كما بلغ المتوسط السنوي لهذه الفترة نحو ٧٥.٢٣%.

جدول (٣) أهم مؤشرات السيولة لبنك التنمية والإئتمان الزراعي خلال الفترة (١٩٨٧/١٩٨٦ - ٢٠١٣/٢٠١٢)

السنوات	البيان	نسبة السيولة النقدية %	المعدل السريع ونسبة التداول %	نسبة الإحتياطي القانوني %
١٩٨٧/١٩٨٦		١١.٠	٥١.٥	٦.٩
١٩٨٨/١٩٨٧		٥.٩	٦١.٣	٣.٦
١٩٨٩/١٩٨٨		١٥.١	٦٨.٦	٨.٨
١٩٩٠/١٩٨٩		١٥.٨	٦٩.٣	٩.٢
١٩٩١/١٩٩٠		١٢.٣	٧١.٨	٧.٦
١٩٩٢/١٩٩١		١٨.٦	٧٢.٩	٩.٩
١٩٩٣/١٩٩٢		١٣.٦	٧٨.٤	٦.٩
١٩٩٤/١٩٩٣		١٨.٤	٩١.٤	٦.٠
١٩٩٥/١٩٩٤		١٣.٣	٩٧.٢	٤.٧
١٩٩٦/١٩٩٥		٧.٦	٩٤.٤	٢.٧
١٩٩٧/١٩٩٦		٤.١	٦٦.٨	١.٧
متوسط الفترة الأولى		١٢.٣	٧٤.٨٧	٦.١٩
١٩٩٨/١٩٩٧		٣.٥	٦٦.٢٢	١.٧
١٩٩٩/١٩٩٨		٢.٧	٦٨.٦	١.٤
٢٠٠٠/١٩٩٩		٣.٠	٧١.٧	١.٦
٢٠٠١/٢٠٠٠		٨.٩	٧٠.٧	٤.٩
٢٠٠٢/٢٠٠١		٩.١	٧٠.٩	٤.٩
٢٠٠٣/٢٠٠٢		٩.٢	٧٠.٦	٣.٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣		٨.٧٢	٧٢.٣١	٤.٠١
٢٠٠٥/٢٠٠٤		٧.٩١	٧٤.٠٩	٣.٤٢
٢٠٠٦/٢٠٠٥		٦.٥٤	٧٤.٦١	٢.٠١
٢٠٠٧/٢٠٠٦		٥.٧١	٧٥.٧٠	١.٧٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧		٣٤.٣٩	٨١.٧١	١.٥٨
٢٠٠٩/٢٠٠٨		١٣.٣٠	٧٧.٦١	٤.١٥
٢٠١٠/٢٠٠٩		٢٣.٨٥	٨٣.٧٨	٥.٠٨
٢٠١١/٢٠١٠		١٥.٢٥	٨٦.٠٣	١٢.٦٩
٢٠١٢/٢٠١١		١٠.٢٩	٧٩.٧٢	٧.٨٢
٢٠١٣/٢٠١٢		١٢.٩٢	٧٩.٥٥	١٠.٦٢
متوسط الفترة الثانية		١٠.٩٥	٧٥.٢٣	٤.٤٧

المصدر: جمعت وحسبت من البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي ، التقرير السنوي ، قوائم الميزانية والمحل المجمع ، بيانات منشورة.

وجدير بالذكر أنه من المتعارف عليه لدى البنوك التجارية أن تحقيق النسب القانونية لهذا المعدل يعد أمراً هاماً جداً حيث يجب ألا تتعدى^(١) هذه النسبة ١٠٠% ولا تقل أيضاً عن ذلك بحيث لا يضطر البنك إلى تصفية الأصول طويلة الأجل من أجل مواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل. أما بالنسبة للبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي فإن البيانات الواردة بنفس الجدول بخصوص هذا المعدل توضح عدم الحرص الكافي من قبل إدارة السيولة بالبنك على تحقيق النسب القانونية لهذا المعدل حيث أن البنك يمكن أن يتعرض لأزمة سيولة في أي وقت من الأوقات وربما كان ذلك راجعاً إلى سيادة الاعتقاد بإمكانية الاقتراض من البنوك التجارية بدون حد (السحب على المكشوف).

٣- نسبة الإحتياطي القانوني:

دراسة مؤشرات جدول (٣) يتبين أن نسبة الإحتياطي القانوني خلال الفترة الأولى للدراسة (١٩٨٧/١٩٨٦ - ١٩٩٧/١٩٩٦) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١.٧% عام ١٩٩٧/١٩٩٦ يمثل نحو ٢٤.٦٤% مما كان عليه عام ١٩٨٧/١٩٨٦ وحد أقصى بلغ حوالي ٩.٩% عام ١٩٩٢/١٩٩١ يمثل نحو ٤٣.٤٨% مما كان عليه عام ١٩٨٧/١٩٨٦ ، وقدر المتوسط السنوي لهذه الفترة بنحو ٦.١٩%. أما بالنسبة لفترة الدراسة الثانية فقد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١.٤% عام ١٩٩٨/١٩٩٧ يمثل نحو ٨٢.٣٦% مما كان عليه عام ١٩٩٧/١٩٩٨ وحد أقصى بلغ حوالي ١٢.٦٩% عام ٢٠١١/٢٠١٠ يمثل نحو ٧٤٦.٤٧% مما كان عليه عام ١٩٩٨/١٩٩٧. وبلغ متوسط هذه الفترة نحو ٤.٤٧%. وهذا يعني أن البنك يواجه مشكلة عدم إمكانية مقابلة السحب المفاجئ من ودائعه وعلى الجانب الآخر قد تفسر النسب المنخفضة لهذا المؤشر درجة الإستقرار العالية لودائع البنك وبالتالي ثقة البنك في عدم لجوء عملائه إلى سحب ودائعهم وهو أمر يظل مشكوك فيه.

رابعاً- كفاءة استرداد القروض الممنوحة من البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي:

أ-قروض الإنتاج النباتي:

١- تطور الربط المستحق لقروض الإنتاج النباتي:

يتضح من دراسة مؤشرات الجدول (٤) أن قيمة الربط المستحق عن قروض الإنتاج النباتي خلال فترة الدراسة قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٣٤٢٢.٣ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، وحد أقصى بلغ حوالي ٦٨٥٢.٩ مليون جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ تمثل نحو ٢٠٠.٢٥% مما كان عليه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠. ودراسة مؤشرات المعادلة (١) بالجدول (٥) يتبين أن الربط المستحق عن قروض الإنتاج النباتي قد أخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمعدل تزايد بلغ حوالي ٥.٤٨% يعادل نحو ٢٧٧.٧٦ مليون جنيه من المتوسط السنوي المقدر بنحو ٥٠٦٦.٤٩ مليون جنيه وقد تأكدت معنوية الزيادة عند مستوى معنوية ٠.٠١ وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٩٥٩. بما يعني أن نحو ٩٥.٩% من التغيرات في قيمة الربط المستحق عن قروض الإنتاج النباتي يفسرها عامل الزمن.

٢- تطور المبالغ المسددة لقروض الإنتاج النباتي:

يتضح من دراسة مؤشرات الجدول (٤) أن قيمة المبالغ المسددة لقروض الإنتاج النباتي خلال فترة الدراسة قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٣٢٥٨.٤ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، وحد أقصى بلغ حوالي ٦٠٨٥.٩ مليون جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١ يمثل نحو ١٨٦.٧٨% مما كان عليه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠. ويتبين من دراسة المعادلة (٢) بالجدول (٥) أن المبالغ المسددة لقروض الإنتاج النباتي قد أخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمعدل تزايد بلغ حوالي ٤.٤٨% يعادل نحو ٢٠٧.٤١ مليون جنيه من المتوسط السنوي المقدر بنحو ٤٦٢٩.٥٠ مليون جنيه وقد تأكدت معنوية ذلك عند مستوى معنوية ٠.٠١ وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٨٦٦ الأمر الذي يعني أن نحو ٨٦.٦% من التغيرات في المبالغ المسددة عن قروض الإنتاج النباتي يفسرها عامل الزمن.

٣-تطور نسبة التحصيل لقروض الإنتاج النباتي:

يتضح من دراسة مؤشرات الجدول (٤) أن نسبة التحصيل لقروض الإنتاج النباتي خلال فترة الدراسة قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٧٥.٠% عام ٢٠١٣/٢٠١٢ يمثل نحو ٧٨.٧٨% مما كانت عليه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، وحد أقصى بلغ حوالي ٩٥.٢١% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠. ودراسة مؤشرات المعادلة (٣) بالجدول (٥) يتبين أن نسبة التحصيل لقروض الإنتاج النباتي قد أخذت اتجاهها عاماً متناقصاً بمعدل تناقص بلغ حوالي ٠.٨٩% يعادل نحو ٠.٨٢% من المتوسط السنوي المقدر بنحو ٩٢.٠٤% وقد ثبتت معنوية هذا التناقص عند مستوى معنوية ٠.٠٥ وبلغت قيمة معامل التحديد

(١) البنك المركزي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد ١٣٢ ، ص ٥١.

نحو ٠.٣٧٠ بما يعنى أن نحو ٣٧.٠% من التغيرات فى نسبة التحصيل لقروض الإنتاج النباتى يفسرها عامل الزمن.

جدول (٤) الربط المستحق والمسدد ونسبة التحصيل والمديونية لقروض الإنتاج النباتى والقروض الاستثمارية الممنوحة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى خلال الفترة (٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠١/٢٠٠٠) القيمة بالمليون جنيه

البيان	قروض الإنتاج النباتى				القروض الاستثمارية			
	المستحق	السداد	نسبة التحصيل %	المتأخرات (المديونية)	المستحق	السداد	نسبة التحصيل %	المتأخرات (المديونية)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٤٢٢.٣	٣٢٥٨.٤	٩٥.٢١	١٦٣.٩	٨٨١٥.٩	٨٠٥٥.٩	٩١.٣٨	٧٦٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٨٩٠.٣	٣٦٣٣.٢	٩٣.٣٩	٢٥٧.١	٩١٢٦.٧	٨١٧١.١	٨٩.٥٣	٩٥٥.٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٠٣٣.٣	٣٨٢٥.٦	٩٤.٨٥	٢٠٧.٧	٨٤٤٦.٩	٧٦٢١.٦	٩٠.٢٣	٨٢٥.٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٠٩٧.٩	٣٨٦٩.٦	٩٤.٤٣	٢٢٨.٣	٨٤٦٧.٤	٧٦٠٣.٧	٨٩.٨٠	٨٦٣.٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٢٧٩.٧	٤٠٥٨.٠	٩٤.٨٢	٢٢١.٧	٩٣٠٥.٢	٨٨٩٣	٨٨.٩٣	١٠٣٠.١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٨٦٦.٥	٤٥٠٩.٩	٩٣.٤٤	٣٦٦.٦	١٠١٥٨.٨	٩٠٨٣.٩	٨٩.٤٢	١٠٧٤.٩
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥١٧٤.٨	٤٨٢١.٩	٩٣.١٨	٣٥٢.٩	١٢٢٠٤.٠	١٠٧١٣.٩	٨٧.٧٩	١٤٩٠.١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٥١٥.٢	٥١٣٣.٠	٩٣.٠٧	٣٨٢.٢	١٣٢١٦.٣	١١٥٧٨.٨	٨٧.٦١	١٦٣٧.٥
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٣٢٦.٩	٤٨٨١.٠	٩١.٦٣	٤٤٥.٩	١٢٨١١.٧	١٠٥٨٥.٠	٨٢.٦٢	٢٢٢٦.٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥٤٠٢.٧	٥٠٢٩.٤	٩٣.٠٩	٣٧٣.٣	٩٩١٦.٤	٨٠٥٢.١	٨١.٢٠	١٨٦٤.٣
٢٠١١/٢٠١٠	٦٣٥٤.١	٥٩٣٧.٩	٩٣.٤٥	٤١٦.٢	٩٥٤٦.١	٧٧١٤.٤	٨٠.٨١	١٨٣١.٧
٢٠١٢/٢٠١١	٦٦٨٧.٨	٦٠٨٥.٩	٩١.٠٠	٦٠١.٩	١٠٥٨٢.٩	٨٢٥٤.٦	٧٨.٠	٢٣٢٨.٣
٢٠١٣/٢٠١٢	٦٨٥٢.٩	٥١٣٩.٧	٧٥.٠٠	١٧١٣.٢	١٣٨٨٢.٩	٩٥٧٩.٢	٦٩.٠	٤٣٠٣.٧
المتوسط	٥٠٦٦.٤٩	٤٦٢٩.٥٠	٩٢.٠٤	٤٣٦.٩٩	١٠٤٩٨.٥٥	٨٨٦٨.٤١	٨٥.١٢	١٦٣٠.١٥

المصدر: البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، قطاع الائتمان ، الإدارة العامة لمتابعة المنح والتحصيل ، القاهرة ، ٢٠١٣.

جدول (٥) معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور المستحق والمسدد ونسب التحصيل والمديونية للقروض الزراعية الممنوحة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى خلال الفترة (٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠١/٢٠٠٠)

رقم المعادلة	الظاهرة	المعادلة	معامل الارتباط	معامل التحديد	ف المحسوبة	المتوسط	مقدار التغير السنوى	معدل التغير السنوى %
أولاً: قروض الإنتاج النباتى:								
١-	الإقساط المستحقة	ص ^١ = ٣١٢٢.١٩ + ٢٧٧.٧٦ س هـ (١٦.٠٥)	٠.٩٧٩	٠.٩٥٩	٢٥٧.٥٥	٥٠٦٦.٤٩	٢٧٧.٧٦	٥.٤٨
٢-	المبالغ المسددة	ص ^٢ = ٣١٧٧.٦٢ + ٢٠٧.٤١ س هـ (٨.٤٢)	٠.٩٣٠	٠.٨٦٦	١٠٩.٩١	٤٦٢٩.٥٠	٢٠٧.٤١	٤.٤٨
٣-	نسب التحصيل	ص ^٣ = ٩٧.٩٨ - ٠.٨٢ س هـ (٢.٥٤)	٠.٦٠٨	٠.٣٧٠	٦.٤٦	٩٢.٠٤	٠.٨٢	٠.٨٩
٤-	المديونية (المتأخرات)	ص ^٤ = ٥٥.٤٢ + ٧٠.٣٥ س هـ (٣.٠١)	٠.٦٨٢	٠.٤٦٦	١٩.٥٨	٤٣٦.٩٩	٧٠.٣٥	١٦.٠٩
ثانياً: القروض الاستثمارية:								
٥-	الإقساط المستحقة	ص ^٥ = ٨٣٢٥.٥٨ + ٣١٠.٤٣ س هـ (٢.٧٦)	٠.٦٣٩	٠.٤٠٨	٧.٥٩	١٠٤٩٨.٥٥	٣١٠.٤٣	٢.٩٦
٦-	المبالغ المسددة	ص ^٦ = ٨١٦١.١٦ + ١٠١.٠٤ س هـ (١.٠٣)	٠.٢٩٥	٠.٠٨٧	١.٠٥	٨٨٦٨.٤١	١٠١.٠٤	١.١٤
٧-	نسب التحصيل	ص ^٧ = ٩٥.٤٨ - ١.٤٨ س هـ (٦.٥٢)	٠.٨٩١	٠.٧٩٤	٤.٤٦	٨٥.١٢	١.٤٨	١.٧٤
٨-	المديونية (المتأخرات)	ص ^٨ = ١٦٤.٤٢ + ٢٠٩.٣٩ س هـ (٥.٢٠)	٠.٨٤٣	٠.٧١١	٢٧.٠٧	١٦٣٠.١٥	٢٠٩.٣٩	١٢.٨٤

حيث:

ص^١ = القيمة التقديرية للظاهرة المدروسة خلال الفترة (٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠١/٢٠٠٠)

س هـ = عامل الزمن حيث هـ = (١، ٢، ٣،، ١٣)

القيمة بين القوسين تعبر عن قيمة (ت) المحسوبة

٠.٠٥ معنوى عند مستوى

٠.٠١ معنوى عند مستوى

المصدر: حسب من بيانات الجدول (٤).

٤- تطور المديونية (المتأخرات) لقروض الإنتاج النباتى:

يتضح من دراسة مؤشرات الجدول (٤) أن مديونية قروض الإنتاج النباتى خلال فترة الدراسة قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى ١٦٣.٩ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالى ١٧١٣.٢ مليون جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢.

ويتبين من دراسة المعادلة (٤) بالجدول (٥) أن المديونية المتعلقة بقروض الإنتاج النباتي قد أخذت اتجاهًا عامًا متزايداً بمعدل تزايد بلغ حوالي ١٦.٠٩% بما يعادل نحو ٧٠.٣٥ مليون جنيه من المتوسط السنوي المقدر بنحو ٤٣٦.٩٩ مليون جنيه وقد تأكدت معنوية هذا التزايد عند مستوى معنوية ٠.٠١ وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٤٦٦ الأمر الذي يعنى أن نحو ٤٦.٦% من التغيرات فى مديونية قروض الإنتاج النباتي يفسرها عامل الزمن.

ب- القروض الاستثمارية:

١- تطور الربط المستحق لإجمالي القروض الاستثمارية:

يتضح من دراسة مؤشرات الجدول (٤) أن قيمة الربط المستحق لإجمالي القروض الاستثمارية خلال فترة الدراسة قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٨٤٤٦.٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ تمثل نحو ٩٥.٨٢% مما كانت عليه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ١٣٨٨٢.٩ مليون جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ تمثل نحو ١٥٧.٤٨% مما كانت عليه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠.

وبدراسة مؤشرات المعادلة (٥) بالجدول (٥) يتبين أن الربط المستحق لإجمالي القروض الاستثمارية قد أخذ اتجاهًا عامًا متزايداً بمعدل تزايد بلغ حوالي ٢.٩٦% يعادل نحو ٣١٠.٤٣ مليون جنيه من المتوسط السنوي المقدر بنحو ١٠٤٩٨.٥٥ مليون جنيه وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٤٠٨ بما يعنى أن نحو ٤٠.٨% من التغيرات فى قيمة الربط المستحق لهذه القروض يفسرها عامل الزمن.

٢- تطور المبالغ المسددة لإجمالي القروض الاستثمارية:

يتضح من دراسة مؤشرات الجدول (٤) أن المبالغ المسددة لإجمالي القروض الاستثمارية خلال فترة الدراسة قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٧٦٠٣.٧ مليون جنيه تمثل نحو ٩٤.٣٩% مما كانت عليه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ١١٥٧٨.٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ يمثل نحو ١٤٣.٧٣% مما كانت عليه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠.

ويتبين من دراسة المعادلة (٦) بالجدول (٥) أن المبالغ المسددة لإجمالي القروض الاستثمارية قد أخذت اتجاهًا عامًا متزايداً بمعدل تزايد بلغ حوالي ١.١٤% يعادل نحو ١٠١.٠٤ مليون جنيه من المتوسط السنوي المقدر بنحو ٨٨٦٨.٤١ مليون جنيه غير أنه لم تثبت معنوية هذه الزيادة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٠٨٧ الأمر الذي يعنى أن نحو ٨.٧% من التغيرات فى قيمة المبالغ المسددة لإجمالي القروض الاستثمارية يفسرها عامل الزمن.

٣- تطور نسبة التحصيل لإجمالي القروض الاستثمارية:

يتضح من دراسة مؤشرات الجدول (٤) أن نسبة التحصيل لإجمالي القروض الاستثمارية خلال فترة الدراسة قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٦٩.٠ مليون جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ تمثل نحو ٧٥.٥١% مما كانت عليه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٩١.٣٨ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠.

وبدراسة مؤشرات المعادلة (٧) بالجدول (٥) يتبين أن نسبة التحصيل قد أخذت اتجاهًا عامًا متناقصاً بمعدل تناقص سنوي بلغ حوالي ١.٧٤% يعادل نحو ١.٤٨% من المتوسط السنوي المقدر بنحو ٨٥.١٢% وقد تأكدت معنوية ذلك عند مستوى معنوية ٠.٠١ وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٧١١ بما يعنى أن نحو ٧١.١% من التغيرات فى هذه النسبة يفسرها عامل الزمن.

٤- تطور المديونية (المتأخرات) لإجمالي القروض الاستثمارية:

يتضح من دراسة مؤشرات الجدول (٤) أن مديونية إجمالي القروض الاستثمارية خلال فترة الدراسة قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٧٦٠.٠ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٤٣٠٣.٧ مليون جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ يمثل نحو ٥٦٦.٢٨% مما كانت عليه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠.

ويتبين من دراسة المعادلة (٨) بالجدول (٥) أن المديونية الخاصة بإجمالي القروض الاستثمارية قد أخذت اتجاهًا عامًا متزايداً بمعدل تزايد بلغ حوالي ١٢.٨٤% يعادل نحو ٢٠٩.٣٩ مليون جنيه من المتوسط السنوي المقدر بنحو ١٦٣٠.١٥ مليون جنيه وقد تأكدت معنوية ذلك عند مستوى معنوية ٠.٠١ وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٧١١ الأمر الذي يعنى أن نحو ٧١.١% من التغيرات فى متأخرات القروض يفسرها عامل الزمن.

التوصيات

- ١- ضرورة الإهتمام بعمل دراسات الجدوى للمشاريع والأنشطة الإستثمارية المطلوب تمويلها على إعتبار أن العائد المتوقع من المشروع هو الضمانة الأولى والحقيقة للسداد.
- ٢- عدم التشدد فى الضمانات المطلوبة بما يعيق ويؤخر المنح الإئتماني من ناحية ولا يخل بضمان السداد من ناحية أخرى ، وكذلك تنوع الضمانات بحيث لا تقتصر على الأراضى الزراعية فقط.

- ٣- تحمل البنك المصاريف الخاصة بالتأمين الشامل على القروض لتخفيف العبء على المزارعين المستثمرين.
- ٤- إلغاء نسبة المصاريف الإدارية والتي تبلغ حوالى ٢.٥% تخصم من أصل القرض عند صرفه للعميل أو تخفيضها إلى ١%.
- ٥- خفض سعر الفائدة على القروض الإستثمارية وخاصة متوسطة وطويلة الأجل لما لهذه الأنشطة من أثر ودور في دفع عجلة التنمية الزراعية.
- ٦- متابعة البنك من خلال جهازه الوظيفي للقروض بعد إستلامها للتأكد من إستخدامها فى الأغراض التى منحت من أجلها.
- ٧- ضرورة زيادة الإعتماد على الموارد المالية الداخلية (الذاتية) حقوق الملكية للبنك لخفض تكلفة الأموال وزيادة صافى الربح وذلك من خلال طرح أسهم بمبالغ بسيطة تستحق نسبة عائد بنهاية فترة النشاط على المزارعين المتعاملين مع البنك من أجل زيادة رأس مال البنك.
- ٨- ضرورة الإهتمام برفع كفاءة الجهاز الإدارى وخاصة المالى بالبنك من خلال التدريب المستمر وأن يكون التعيين بالبنك على أساس الكفاءة والأعلى تقدير من حملة المؤهلات العليا لا غير ذلك.
- ٩- الإهتمام بتحصيل القروض والإتصال بالعملاء قبل مواعيد السداد وإقرار حافظ للمنتظمين فى سداد أو مستحقات البنك فى مواعيدها بما يشجع الآخرين على الإنتظام فى السداد. وإلغاء ظاهرة تدوير القروض.
- ١٠- زيادة المخصصات (جزء من صافى الربح) لمواجهة الديون المشكوك فى تحصيلها والردينة والمعدومة بحيث لا يقف نشاط البنك

المراجع

- ابتسام عبد العزيز الطرانيسى (دكتور) ، مكاوى عبد المجيد سليمان (دكتور): دور الائتمان المصرفى فى تنمية قطاع الزراعة المصرى فى ظل سياسات الإصلاح الاقتصادى المؤتمر العلمى للعلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، الفترة من ٢٨-٣٠ أكتوبر، ٢٠٠٠.
- إجلال هاتم محمد حشيش ، دراسة تحليلية للسياسة الائتمانية الزراعية فى ظل التحرر الاقتصادى فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣.
- البنك الرئيسى للتنمية الزراعية ، دليل السياسات والإجراءات التنفيذية.
- البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، الإدارة المالية ، قوائم الدخل المجمعة والميزانية العمومية ، القاهرة ، ٢٠١٣.
- البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد ١٣٢ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .
- حسن على خضر (دكتور) ، السياسة الائتمانية الزراعية فى مصر ودور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى الوضع الحالى والتصور المستقبلى ، مؤتمر التخطيط الاستراتيجى للتنمية والائتمان الزراعى فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٩٧.
- حسنى عبد الحميد محسن (دكتور) ، ظاهرة تدوير القروض فى بنك التنمية والائتمان الزراعى دراسة ميدانية بمحافظة المنوفية ، مجلة المنوفية للبحوث الزراعية ، كلية الزراعة ، شبين الكوم ، المجلد (٢٠) ، العدد (٥).
- سيد الهوارى (دكتور): إدارة البنوك ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٧.
- صلاح على صالح (دكتور) ، دراسة اقتصادية لدور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى تنمية القطاع الزراعى المصرى ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد العاشر ، العدد الثانى ، سبتمبر ٢٠٠٠.
- محمد السيد حسين (دكتور) ، دراسة اقتصادية لدور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى تنمية القطاع الزراعى المصرى ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد العاشر ، العدد الثانى ، سبتمبر ٢٠٠٠.
- محمود محمد حسن ، كفاءة الأداء لبنوك التنمية والائتمان الزراعى فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة - جامعة الأزهر ، ٢٠١٤.
- محمود نور السيد (دكتور) ، الائتمان الزراعى فى جمهورية مصر العربية ، الندوة القومية للسياسات الزراعية فى جمهورية مصر العربية ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، يناير ١٩٩٢.

FINANCIAL EVALUATION AND ECONOMIC EFFICIENCY OF THE USE OF FINANCIAL RESOURCES FOR MAJOR BANK FOR DEVELOPMENT AND AGRICULTURAL CREDIT

Ewada M. A.; A. M. Morsy , M. A. Shata and A.R. Abdelal .

ABSTRACT

The research was to study the Principal Bank for Development and Agricultural Credit efficiency in the use of available financial resources has in various credit services offered to its customers from farmers in Egypt, which reflects the bank's activities, and to this end has been relying on a set of indicators and criteria used in the financial Rating and economic governance the extent to which this efficiency, The most important of these standards in: A-sufficiency standards for the capital of the bank rate and the right of ownership to include deposits, the rate of property right to the loan, the rate of property right to risky assets, the rate of property right to the investments in non-government securities. -maeijer Enough to the bank's capital Capital investment indicators Bank efficiency standards and financial institution financing Recovery efficiency standards (collection) loans

The most important results

Decline in efficiency with respect to the extent of the bank's ability to cover loans of various maturities through the right of ownership (capital + reserves + grants). From about 17.56% on average for the first period of the study to 12.12% on average for the second period of the study.

A decrease in the efficiency of the bank's deposits and savings hiring during the second study period, compared to the first period from 49.12% to 97.12%

The rate of return on capital fell from about 74.0.% For the first period to 14.55% on average for the second period of the study. As a result of declining profits, especially during the second period of the study.
-Low-To-deposit ratio of return of about 3.69% to 70%.
-traja Rate of return to total loans of about 1.72% to about 0.80%.
-traja Liquidity cash rate of about 12.3% on average for the first study to about 10.95% on average for the second period of the study.